

## وفيات

إننا لله وإنا إليه راجعون  
بنسليم بقضاء الله وقدره ننعي  
إليكم المغفور له بإذن الله فقيدنا  
الغالي

## المرحوم

**المهندس راجي محمود سليمان**  
والدته: المرحومة زاهدة سليمان  
زوجته: هدى عبد الرحمن حمويه  
بناته: الدكتورة ريماء زوجة المهندس  
داني مصطفى السباعي  
الدكتورة دانه زوجة المحامي علي  
حسين زيب  
الآنسة رولا  
شقيقته: الدكتورة رائد سليمان زوجته  
نوال باشو  
شقيقاته: سلوى زوجة السفير نواف  
سليمان

سهام زوجة السيد بسام سليمان  
بشرى زوجة السيد علي عياش  
هبة زوجة السيد عماد مختار  
عديله: ناصر حاطوم  
سبصلى علي جثمانه الطاهر  
الساعة الخامسة عصرًا يوم الثلاثاء  
الواقع فيه 19 شوال 1436 والموافق  
الرابع من شهر آب من عام 2015،  
وذلك في حسينية بلدته بدنايل  
وبواري الثرى في مدين البلد.

تقبل التعازي بعد الدفن (الثلاثاء)  
والثاني (الأربعاء) والثالث  
(الخميس) في منزل صهره السفير  
نواف سليمان حيدر في بدنايل،  
وفي جمعية التخصص والتوجيه  
العلمي في الرملة البيضاء قرب  
المديرية العامة لامن الدولة في  
بيروت يوم الجمعة الواقع في 7  
آب 2015 من الساعة الثالثة حتى  
السابعة مساءً.

الراضون بقضاء الله وقدره  
والأسفون آل سليمان، حيدر،  
حمويه، السباعي، زيب، عياش،  
مختار، حاطوم وعموم أهالي  
بدنايل.

تتقدم منظمة تطوير الريادة  
والإبداع العربي "دنا لي" بأحر  
التعازي من نائب رئيس المنظمة  
الدكتور دانه سليمان - زيب بوفاة  
والدها

**المهندس راجي سليمان**

زيب للمحاماة والاستشارات  
القانونية يتقدمون بأحر التعازي  
من الدكتورة دانه سليمان زوجة  
المحامي علي حسين زيب بوفاة  
والدها

**المهندس راجي سليمان**

**تقرير**  
تصارت إمبراطوريات وحضارات كثيرة على قيادة العالم اقتصادياً على مر التاريخ. لكن وتيرة التحولات  
وتبدلات القيادة لم تكن أبداً سريعة كما في النمط المسجل خلال القرن الماضي. بعد سطوة أميركية مستمرة منذ مطلع القرن  
العشرين. يعيش العالم منذ عقدين النهضة الآسيوية. إنها حالة نمو وتطور ستبلغ أوجها قريباً: ستحتل الصين معها بعيداً  
وستلحقها بلدان صناعية وأخرى ناشئة يزداد ثقلها في مجموعة الدول العشر الأولى

## ملاحم اقتصادية لعام 2050: إنه عصر الصين

الولايات المتحدة، السماح للهند  
وللصين خصوصاً، بأداء دور أكبر  
على الساحة الدولية، وإجراء تعديلات  
في (إدارة) المؤسسات الدولية للسماح  
لنحهما نفوذاً أكبر».

التغيرات المرتقبة كبيرة فعلاً، فكل  
اقتصاد من الثلاثة الكبار سيكون  
حجمه أكبر من الاقتصادات الخمسة  
مجتمعة التي تحل بعد المراتب الثلاث  
الأولى. وكما سيكون التحول جذرياً  
في الأحجام، فإن العوامل الكامنة وراء  
النمو ستشهد أيضاً تحولات نوعية.  
فخلال العقود الماضية، كان معظم  
النمو المسجل عالمياً مدعوماً من النمو  
الديموغرافي المسجل حول العالم،  
ولكن ذلك الزمن قد انتهى.

«تكشف التقديرات الديموغرافية  
طويلة المدى أن نمو عدد سكان العالم  
سيترجع دراماتيكياً، من 1,3% بين  
عامي 1984 و2014 إلى 0,5% خلال  
2015-2050». والمؤشر الديموغرافي  
الأخطر سيكون على صعيد تعداد  
القوى العاملة، الذي سيسجل معدل  
نمو يبلغ 0,3%، مقارنة بمعدل 1,7%  
خلال السنوات الـ35 الماضية.

ثمة بلدان ستعيش فورة ديموغرافية  
حقيقية، وتعيش نعمة نمو القوة  
العالمية. ستنمو القوى العاملة  
في بعض هذه البلدان إلى ثلاثة  
أضعاف، مثل أنغولا ونيجيريا،  
وسيشهد بعضها الآخر، مثل إيران  
ومصر والجزائر، نمواً إلى الضعف،  
ولكن المأساة الديموغرافية التي  
ستسجلها البلدان المتطورة تحديداً  
هي التي ستلقي بظلالها على المشهد  
الديموغرافي القائم عالمياً. فاليابان  
ستعيش تقلص تعداد قواها العاملة  
بواقع الربع، فيما الصين وكوريا  
الجنوبية والعديد من البلدان  
الأوروبية، بينها ألمانيا، ستسجل  
ترجمات متفاوتة.

«سيتمثل تراجع عديد القوى العاملة  
في هذه البلدان عبئاً على النمو...  
سيحتتم على هذه البلدان استبدال  
العامل الديموغرافي بمصادر نمو  
أخرى». في هذا السياق، يشرح التقرير  
أن سياسات الاستثمار في المجالات  
التكنولوجية، والبناء على التقدم  
المسجل في مجال الفعالية الرقمية  
والأتمتة، ستكون جميعها عوامل  
حاسمة في ردم الهوة الديموغرافية  
المرتقبة في البلدان المذكورة.

في خلاصة التحليل إذاً، هل سيقاقل  
نجم «المستهلك الغربي» الذي يتمتع  
بقوة شراء تعادل أضعاف ما هي عليه  
اليوم في العوالم النامية؟ صحيح أن  
معدلات النمو في البلدان الناشئة  
ستكون أقوى من نظيراتها في البلدان  
الصناعية حالياً، لكن الأخيرة، ورغم  
التراجع الذي ستشهده في مقابل  
نهوض بلدان جديدة كالمكسيك  
وإندونيسيا، ستبقى «مهيمنة»،  
بمقاييس حصة الفرد من الناتج.

«إن نمو البلدان الناشئة سيستمر  
في تأمين مستهلكين جدد وفرص  
جديدة... لكن لا يمكن تجاهل  
الاقتصادات المتقدمة، برغم ضعف  
نموها، حيث ستبقى قوة إنفاق  
المستهلكين في هذه المناطق أعلى  
بنحو كبير»، يختم التقرير تقديراته.  
وقد يبقى الوضع هكذا حتى نهاية  
العقد، لكن اللحاق الآسيوي يبدو في  
تسارع، ففي نهاية الفترة موضوع  
الدراسة، سيتسلح المستهلك الصيني  
بقوة شرائية تعادل تلك المسجلة  
في اليابان، وتساوي نصف المعدل  
المسجل في الولايات المتحدة، وذلك  
بعدما كانت عند 14% فقط من المعدل  
الأميركي في نهاية عام 2014.



صيني يقف إلى جانب دراجته الهوائية في مدينة ووهان الصناعية (أف ب)

**سيستلم المستهلك  
الصيني بقوة شرائية  
ستساوي نصف المعدل  
المسجل في أميركا**

فإنهما ستؤديان دوراً أكبر في  
مقاربة القضايا الدولية مثل الأمن  
العالمي والإدارة الاقتصادية الكونية  
والاحتباس الحراري»، يقول بحث  
المجموعة البريطانية.  
«في المدى المتوسط، سيحتتم هذا الأمر  
على القوى العالمية الحالية، وتحديداً

الاقتصادية خلال العقود القليلة  
المقبلة بأنها استمرار لـ«ظاهرة  
النهضة الآسيوية»، وفق تعبير  
التقرير.

والظاهرة هذه ليست جديدة، فخلال  
القرن الماضي، شهد العالم نهوض  
اليابان وكوريا الجنوبية. ومع بداية  
اللفية الجديدة، سجلت البلدان  
الآسيوية معدلات نمو قياسية،  
وارتفعت حصتها من الاقتصاد  
العالمي من 26% إلى 32% بين عامي  
2000 و2014. ويرغم أن نمو الدول  
الآسيوية سيتراجع نسبياً، فإنه  
سيستمر، وسيرفع ثقلها إلى 53%  
من الاقتصاد العالمي بحلول منتصف  
القرن الحالي.

وتفرض هذه التحولات تغييرات في  
أنماط الإدارة السياسية والاقتصادية  
الكونية: «نظراً إلى القوة الاقتصادية  
التي ستتمتع بها الهند والصين،

### حسن شقراني

في العام الأول الميلادي، كانت الهند  
سيدة العالم. كانت صاحبة الاقتصاد  
الأول، من دون منازع، تلحقها الصين  
ثم الإمبراطورية الرومانية - أي  
إيطاليا حالياً. وبعد مرور قرن ونصف  
قرن، أزاح الصينيون جيرانهم إلى  
المرتبة الثانية. وبفضل غنائم التجارة  
الدولية، تمكنت إيطاليا من استعادة  
مرتبتها، وذلك بعد تراجع سببه قيام  
الإمبراطورية البيزنطية.

خلال القرون اللاحقة، تصارعت  
البلدان الأوروبية على المركز الثالث؛  
ومع انطلاق الثورة الصناعية، حسمت  
بريطانيا الصراع على هذا المركز،  
فاحتكرته لفترة طويلة، تماماً كما  
احتكرت الولايات المتحدة لاحقاً المركز  
الاقتصادي الأول، مطيحة العملاقين  
الآسيويين معاً (الهند والصين).

ومع بزوغ فجر الألفية الجديدة، عاد  
العالم لنشبه ما كان عليه اقتصادياً  
مباشرة بعد ولادة المسيح: الصين  
والهند في المراتب الأولى، ومعهما  
«العالم الجديد»، أي الولايات المتحدة،  
التي تراجعت قوتها الاقتصادية مع  
الصعود الآسيوي الواضح.

النهضة الاقتصادية الآسيوية  
ستستمر بقوة خلال الأعوام الـ50  
المقبلة، وستعزز سيطرة القطبين  
الآسيويين على القيادة الاقتصادية  
العالمية، ما سيفرض تحولات أكثر  
جذرية في إدارة العالم، كانت بشائرها  
الأولى قد بدأت تظهر في العقد  
الماضي، وتحديداً بالتوازي مع الأزمة  
الاقتصادية العالمية.

هذا ما خلصت إليه وحدة الأبحاث  
التابعة لمجموعة «إيكونومست»  
البريطانية، في تقرير خاص نشرته  
أخيراً عن «الأنماط الاقتصادية العامة  
حتى 2050». بحلول ذلك العام، ستكون  
الصين الأقوى اقتصادياً، في توقع لم  
يعد مفاجئاً؛ وبالتوازي مع نهضتها  
وصعودها، ستقدم الهند إلى المرتبة  
الثالثة بعد الولايات المتحدة مباشرة،  
لتحل بعدها إندونيسيا. وصحيح أن  
جميع البلدان الأوروبية على لائحة  
العشر الأولى ستشهد تراجعاً، لكنّ بلداً  
وحيداً بينها، هو إيطاليا، سيسقط  
من تلك اللائحة.

يمكن اختصار تفاصيل التوقعات

### آسيا تعزز ثقلها الاقتصادي العالمي

#### قيمة الناتج الإجمالي بمليارات الدولارات (الفواصل لتسهيل قراءة البيانات)

| البلد            | حجم الاقتصاد 2014 | البلد            | حجم الاقتصاد 2050 |
|------------------|-------------------|------------------|-------------------|
| الولايات المتحدة | 17,419            | الصين            | 105,916           |
| الصين            | 10,335            | الولايات المتحدة | 70,913            |
| اليابان          | 4,606             | الهند            | 63,842            |
| ألمانيا          | 3,865             | إندونيسيا        | 15,432            |
| المملكة المتحدة  | 2,951             | اليابان          | 11,367            |
| فرنسا            | 2,835             | ألمانيا          | 11,334            |
| البرازيل         | 2,346             | البرازيل         | 10,334            |
| إيطاليا          | 2,149             | المكسيك          | 9,826             |
| الهند            | 2,055             | المملكة المتحدة  | 9,812             |
| روسيا            | 1,861             | فرنسا            | 9,671             |

المصدر: وحدة الأبحاث في مجموعة إيكونومست